

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٠٧ لسنة ١٩٦٣

بفصل السيد / نور الدين ممتاز ، الموظف من الدرجة السابعة
بالكادر الفني المتوسط بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام
موظفي الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يفصل السيد / نور الدين ممتاز ، الموظف من الدرجة
السابعة بالكادر الفني المتوسط بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق ، مع حفظ
حقه في المعاش أو المكافأة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٢ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)
جمال عبد الناصر

الجمهورية العربية المتحدة

أمر رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٦٣

بفرض الحراسة على دار المعارف للطباعة والنشر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم

السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان

حالة الطوارئ ؛

وعلى الأمر رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل لجنة الحراسات ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - تفرض الحراسة على منشأة "دار المعارف للطباعة والنشر"
مادة ٢ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ

نشره ما

تحريراً في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٨٢ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٠٨ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تكليف المهندسين المصريين ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر السيد ابراهيم عزيز جندى ، المهندس المكلف
من الدرجة الرابعة بإدارة المشروعات مستقلاً من الخدمة اختياراً
من أول يونيه سنة ١٩٦٣ طبقاً لأحكام الفقرة السادسة من المادة ١٠٧
من قانون التوظيف ويرفع اسمه من عداد موظفي وزارة الحربية .

مادة ٢ - وعلى وزير الحربية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٢ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

أمر رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٦٣

بفرض الحراسة على الشركة المصرية لتجارة الأخشاب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن

التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان

حالة الطوارئ ؛

وعلى الأمر رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل لجنة الحراسات ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - تفرض الحراسة على الشركة المصرية لتجارة الأخشاب ،

شركة توصية بالأسم ، وعلى أموال وامتلاكات أصحابها والشركاء فيها .

مادة ٢ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من

تاريخ نشره ما

تحريراً في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٨٢ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر